

Distr.: General
27 September 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحماتها:

مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك

النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٧٢ ويعرض لمحةً عامة عن الأعمال التي قام بها المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩. ويتناول التقرير أيضاً التحديات التي واجهها المركز والفرص المتاحة أمامه لتعزيز أنشطته في هذه المنطقة دون الإقليمية.

* قُدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



أولا - مقدمة

١ - أنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في عام ٢٠٠١ بناءً على طلب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عملاً بقرار اتخذته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٤ وعملاً بقراري الجمعية العامة ٧٨/٥٣ ألف و ٥٥/٥٤ ألف.

٢ - ويؤد المركز أيضاً مهام المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فيغطي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

٣ - ووفقاً للولاية المنوطة بمفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، يعمل المركز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال أنشطة الدعوة والحوار وتقديم المساعدة التقنية وخدمات المشورة إلى الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الآخرين.

٤ - ويركز هذا التقرير على الأنشطة التي اضطلع بها المركز خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩ في سان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. وقد بدأ المركز العمل على تنفيذ أنشطة إضافية في بوروندي، عقب إغلاق الكيان التابع للمفوضية في البلد في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ بناءً على طلب الحكومة. ونظراً لمحدودية الموارد المالية والبشرية، نفذت جميع الأنشطة المبينة في هذا التقرير في الكاميرون، البلد المضيف للمركز. ولا يغطي التقرير بلدان المنطقة دون الإقليمية التي يتوافر فيها وجود ميداني لكيانات حقوق الإنسان.

٥ - ومن المهم أن تتوافر للمركز موارد كافية ليستفيد منها في تنفيذ ولايته في منطقة دون إقليمية يشوبها انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانتشار الجماعات المسلحة، بما في ذلك الإرهابيون، وقصور شديد في الحوكمة، وغير ذلك من المسائل. ولذا فإن تعزيز قدرات المركز أمرٌ بالغ الأهمية من أجل القيام بفعالية بتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون باعتبارها عماد السلام والتنمية والمستدامين، ومن أجل المساهمة في منع نشوب المزيد من النزاعات والتطرف العنيف في وسط أفريقيا، بالشراكة مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - التطورات الرئيسية التي تؤثر على حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية

٦ - على النحو الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2019/430)، ظلت الحالة في وسط أفريقيا متقلبة وشديدة الاحتقان نتيجة للعمليات الانتخابية الأخيرة وللتحديات المتصلة بالأمن وبحقوق الإنسان.

٧ - ففي بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك بوروندي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، تفاقمت حدة الفقر بسبب تزايد عدم الاستقرار الناجم عن ضعف الحوكمة والفساد وسوء إدارة الأموال العامة. وظل عدم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يولد توترات اجتماعية

واحتجاجات على تدهور مستويات المعيشة. ويظل تأثير السلطة التنفيذية على الهيئات القضائية والتشريعية سائدا في المنطقة دون الإقليمية، مما يقوض تحقيق العدالة واعتماد تشريعات ممتثلة للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإفلات من العقاب.

٨ - ولا يزال التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد تحدياً مستمرا. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اجتمع رؤساء تشاد والنيجر ونيجيريا ورئيس وزراء الكاميرون في أنجينا لاستعراض الحالة الأمنية عقب زيادة في الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام. وفي بيان صدر في نهاية ذلك الاجتماع، دعو إلى تعزيز الدعم الدولي وزيادة التركيز على التعاون العملي والقيام مجددا بمهاجمة كافة أشكال الإرهاب والأعمال الإجرامية، إلى أن يستعاد السلام في المنطقة.

٩ - وظلت بوروندي والكاميرون والكونغو تتضرر من انعدام الاستقرار السياسي، مع مواجهة الكاميرون لتهديد إضافي هو الإرهاب. وفي البلدان الثلاثة، تعرضت حقوق الإنسان لتجاوزات، لا سيما بسبب التدابير المتخذة للحفاظ على النظام ومكافحة الإرهاب، وهي تدابير تمس حقوق الأشخاص في الحياة والأمن؛ وفي حرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛ وفي السكن اللائق والغذاء والتعليم والصحة. واستمر انعدام الاستقرار السياسي في غابون مع استمرار أحزاب المعارضة في الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام ٢٠١٦ وتشكيكهم في قدرات الرئيس علي بونغو أونديمبا على الحكم.

١٠ - وفي منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي في الكاميرون، اشتدت الاشتباكات بين قوات الحكومة والجماعات المسلحة الانفصالية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وأفادت جماعات حقوق الإنسان بتعرض المدنيين لعنف عام من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك الإعدام خارج إطار القضاء وإجراءات موجزة، وتدمير الممتلكات، والاستخدام المفرط للقوة، والاختطاف والتشويه من جانب الجماعات المسلحة الانفصالية. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، أشار الفريق الدولي المعني بالأزمات في تقديرات له إلى مقتل ما لا يقل عن ١ ٨٥٠ شخصاً، بمن فيهم مدنيون وانفصاليون وأفراد من قوات الدفاع والأمن^(١). وتضررت بشكل خطير حرية التنقل والتجمع وتكوين الجمعيات، مع فرض السلطات الإدارية حظر التجول بانتظام وتحوّل المدن، على أيدي الانفصاليين، إلى "مدن أشباح".

١١ - وأُشعلت النيران في مستشفيات ومدارس ومنازل خاصة وألحقت أضرار بعدد من الجسور. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩ بأن أكثر من ٨٠ في المائة من المدارس في كلتا المنطقتين أُغلقت عقب وقوع تهديدات وأعمال عنف من جانب الجماعات المسلحة الانفصالية، وأن ما لا يقل عن ٧٤ مدرسة دُمّرت^(٢) نتيجة للأزمة، مما حرم أكثر من ١٢٥ ٦٨٩ طفلاً، من بينهم ٣٤٠ ٥٧٦ طفلة، من الحصول على التعليم.

١٢ - ومع أن دعاة الحوار من كلا الجانبين ما برحوا يدعون إلى اتخاذ تدابير من شأنها أن تعزز الحوار بين الانفصاليين والحكومية، فإن المدد المطولة للاحتجاج الاحتياطي لمعظم القادة من المناطق الناطقة بالإنكليزية فاقمت بدرجة أكبر من حدة التوترات في منطقتي الجنوب الغربي والشمال الغربي.

(١) انظر www.crisisgroup.org/fr/africa/central-africa/cameroon/272-crise-anglophone-au-cameroun-comment-arriver-aux-pourparlers.

(٢) انظر www.unicef.org/press-releases/geneva-palais-briefing-note-situation-children-north-west-and-south-west-regions.

١٣ - وتدهورت الحالة الإنسانية في الكاميرون، مع تزايد عدد المشردين داخلياً نتيجة للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وبحسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بلغ عدد المشردين داخلياً ٥٣٠ ٠٠٠ شخص من كلتا المنطقتين في أيار/مايو ٢٠١٩، و ٢٦٢ ٨٣١ شخصاً من منطقة أقصى الشمال. كما كانت الكاميرون تستضيف ١٠٤ ٨٨٤ لاجئاً من نيجيريا و ٢٨٥ ١٧٣ من جمهورية أفريقيا الوسطى^(٣). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، أفادت تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن عدد الأشخاص الذين كانوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية في الكاميرون في عام ٢٠١٩ بلغ ٤,٣ ملايين شخص، من بينهم ٨٩٣ ٠٠٠ شخص في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي^(٤).

١٤ - وخلال الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى الكاميرون في الفترة من ١ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٩، ناقشت المفوضة مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة السبل التي يمكن أن تكفل التصدي للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي ولمسائل حقوق الإنسان التي ظهرت عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأعربت السلطات عن استعدادها للتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان في معالجة شواغل حقوق الإنسان التي تسببت في مظالم اجتماعية ووافقت على نشر بعثة تقييم تقني في الكاميرون. وبعد أسبوع من زيارة المفوضة، قام رئيس وزراء الكاميرون بزيارة منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي وأعلن استعداد الحكومة للدخول في حوار مع الانفصاليين.

١٥ - وفي الوقت نفسه، طعنت المعارضة على نطاق واسع في نتيجة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واستخدمت قوات الأمن العنف في مواجهة احتجاجات سلمية قامت بها "حركة نهضة الكاميرون" المعارضة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أُلقي القبض على ما لا يقل عن ١٥٠ من أعضاء الحركة ومؤيديها، بمن فيهم مرشحها للانتخابات الرئاسية، وأُحضروا أمام محكمة عسكرية بتهم من بينها "التمرد" و "العداء للوطن الأم"، في سياق المظاهرات العامة والهجمات على عدد من سفارات الكاميرون^(٥). وهذه الاتهامات يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام بموجب القانون الجنائي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، أفادت تقارير بإلقاء القبض على عدد يقدر بـ ٢٨٨ من المتعاطفين مع الحركة أثناء مظاهرات، بما في ذلك في ياوندي ودوالا ونكونغسامبا وبافوسام وبانغانغي. وأفاد محامو الحركة بأنه تم إطلاق سراح حوالي ١١١ شخصاً بعد ثلاثة أيام من اعتقالهم، بينما تعرّض بعضهم بحسب الادعاءات للتعذيب وسوء المعاملة من جانب أفراد الدرك.

١٦ - وفي بوروندي، استمرت حالة حقوق الإنسان في التدهور، مع استمرار ورود التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، والعنف الجنسي، وتوجيه تهديدات للمدافعين عن حقوق الإنسان، على النحو المبين في تقرير لجنة

(٣) صحيفة وقائع مفوضية شؤون اللاجئين عن الكاميرون، أيار/مايو ٢٠١٩: <http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Cameroon%20Factsheet%20-%20May%202019.pdf>

(٤) انظر www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/cmr_humanitarian_dashboard-1er_semestre_2019.pdf

(٥) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24384> و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34689> و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34672>

التحقيق الدولية المعنية ببيروندي (A/HRC/39/63). وظل أعضاء المعارضة المتبقون في بيروندي يتعرضون للاضطهاد. وأفادت تقارير بأن بعضهم قُتل بينما تعرّض آخرون للاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب. وقد أجبر هذا الوضع معظم شخصيات المعارضة البارزة على مغادرة البلد. وفي عام ٢٠١٨، أُغلقت غالبية المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في بيروندي، البالغ عددها ١٣٠ منظمة، بعد أن فرضت الحكومة شروطاً صارمة تقوّض استقلالها، بما في ذلك شرط تطبيق حصص عرقية على ملاك موظفيها وسيطرة الحكومة على تمويلها. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، حظر وزير الداخلية والتربية الوطنية والتنمية المحلية واحدة من منظمات المجتمع المدني القليلة المستقلة والعالية الصوت التي كانت لا تزال تعمل في بيروندي، وهي منظمة "القول والفعل من أجل إيقاظ الضمائر وتطوير العقليات" (Parole et action pour le réveil des consciences et l'évolution des mentalités)، مدعياً في رسالته أنها "تعمل جاهدة على تشويه صورة البلد وزعمائها في محاولة لتقويض السلام والنظام العام".

١٧ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في بيروندي الخطة الانتخابية، التي تحدد فيها ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠ موعداً للانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية و ٢٠ حزيران/يونيه للانتخابات لمجلس الشيوخ، و ٢٤ آب/أغسطس للانتخابات الكانتونات. وهناك شواغل ألا تكون الانتخابات شاملة، ولا سيما مع استمرار توقف الحوار بين الفصائل البيروندية منذ عام ٢٠١٦ وإعادة تأكيد حكومة بيروندي أن العملية قد انتهت. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، اعتمد برلمان بيروندي قانوناً جديداً للانتخابات يقضي، في جملة من الجوانب المثيرة للقلق، بمضاعفة المبلغ المالي اللازم إيداعه من قبل الراغبين في الترشح للرئاسة.

١٨ - وهناك شواغل خطيرة أن يزداد تدهور الحالة في سياق انتخابات ٢٠٢٠. وما برحت الحكومة تستخدم بصورة متزايدة الإمبرونيراكور لقمع أي آراء معارضة، بسبل منها فرض مساهمات مالية لخوض الانتخابات واستخدام دوريات ليلية تحت ستر رصد الحالة الأمنية.

١٩ - وأسهمت الحالة السياسية في استمرار زيادة حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، مع عدم تمكن الحكومة من تخفيف عواقب تعليق الدعم من مانحين رئيسيين. وأثر تزايد معدلات البطالة وزيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية تأثيراً سلبياً على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٠ - وفي الكونغو، يظل زعماء المعارضة المعتقلون والمحتجزون عقب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ قابعين في السجن. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أصدرت محكمة برازافيل الجنائية حكماً على أندريه أوكومبي ساليسا، مرشح سابق لائتلاف الأحزاب السياسية، "مبادرة الديمقراطية في الكونغو"، بالسجن ٢٠ سنة مع الأشغال الشاقة. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أيدت المحكمة العليا قرار محكمة الاستئناف بالحكم على جان - ماري ميشيل موكوكو بالسجن ٢٠ سنة. وكان السيد موكوكو قد طعن في نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ وألقي القبض عليه وأودع في الحجز بتهمة العمل على تقويض الأمن الداخلي للدولة. ومنذ رفض الاستئناف المقدم منه، لم تتح له إمكانية الوصول إلى محاميه أو أسرته أو الحصول على الرعاية الطبية. وأدت هذه التطورات إلى خلق مناخ سياسي متوتر قبل الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في عام ٢٠٢١.

- ٢١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقعت حكومة الكونغو اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع ميليشيا النينجا التابعة لفرديريك بنتسامو، المعروف أيضاً باسم الراعي تنومي، مما مهد الطريق للدخول في عملية مصالحة يتوخى فيها نزع سلاح مقاتلي النينجا السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.
- ٢٢ - وانتُخبت جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون عضوين في مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بالترتيب. ولم تعلن أي منهما تعهدات أو التزامات محددة عند التقدم بطلب العضوية.

ثالثاً - الأنشطة التي اضطلع بها المركز خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩

- ٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ المركز الأنشطة المدرجة في برنامجه للأعوام ٢٠١٧ (من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر) و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه) في إطار الأولويات المواضيعية لخطّة إدارة مفوضية حقوق الإنسان للفترتين ٢٠١٤-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠٢١ في المجالات التالية: تعزيز سيادة القانون والمساءلة؛ وحماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية؛ وإدماج حقوق الإنسان في التنمية المستدامة؛ والإنذار المبكر ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها في حالات النزاع وانعدام الأمن؛ وزيادة تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- ٢٤ - ونفذ المركز أنشطة بالشراكة مع الحكومات والمؤسسات الوطنية والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية الأخرى. وكان لشراكته مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دور أساسي في تنفيذ بعض أنشطته.
- ٢٥ - وتماشياً مع التوصية المقدمة من الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٧٢، واصل المركز تنظيم دورات إعلامية للممثلين الدبلوماسيين لإعلامهم بأنشطته في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب الممثلون عن تقديرهم للعمل الذي يقوم به المركز دعماً للحكومات في تحسين سجلاتها لحقوق الإنسان. وشجّع المركز على زيادة أنشطته في المنطقة دون الإقليمية وتكثيف تعاونه مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية من أجل وضع إطار مشترك لمساعدة الدول على الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

ألف - تعزيز سيادة القانون والمساءلة

- ٢٦ - واصل المركز بناء قدرات موظفي إنفاذ القانون في الكاميرون والكونغو في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان. ففي الكاميرون، تركزت أنشطة التدريب على ضمان احترام معايير حقوق الإنسان في سياق ضبط الأمن في المظاهرات وأثناء عمليات مكافحة الإرهاب. ونُظمت دورات لضباط الشرطة القضائية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، بينما عُرض على الأفراد العسكريين تدريب في مجال حقوق الإنسان في المدرسة الدولية لقوات الأمن في ياوندي. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، أجرت الحكومة مناقشات أولية بدأت فيها التخطيط لإضفاء الطابع المؤسسي على التدريب في مجال حقوق الإنسان في مناهج معهد تدريب الشرطة القضائية والبرنامج التدريبي للمدرسة الدولية. وساهم برنامج مشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة

الإرهاب في تدريب أكثر من ٥٠ من الاختصاصيين في إنفاذ القانون، المشاركين في مكافحة الإرهاب، في مجال مبادئ حقوق الإنسان في سياق إنفاذ القانون.

٢٧ - ونتيجة لأنشطة الدعوة التي يقوم بها المركز والدعم التقني الذي يقدمه، سُنن في ١٩ تموز/ يوليه ٢٠١٩ القانون المنشئ للجنة الكاميرون لحقوق الإنسان. وكان الهدف الأولي من الإصلاح الذي بدأ في عام ٢٠١١ هو تعزيز استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات وقدرتها المؤسسية. إلا أن الحكومة قررت أن تنشئ مؤسسة جديدة، لتحل محل اللجنة الحالية، تكلف بولاية أوسع للقيام بمهامها المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإدماج الآلية الوقائية الوطنية المتوخاة في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وينص القانون الجديد على أحكام تضمن الاستقلال المالي لهذه المؤسسة. وعلاوة على ذلك، تشترط أحكام القانون الجديد أن يكون ٣٠ في المائة من مفوضي اللجنة من النساء. ورغم أن عدد مفوضي اللجنة سيكون ١٥ بدلا من ٣٠ كما كانت الحال في اللجان السابقة، فإن المفوضين سيعملون على أساس التفرغ بدلا من العمل لبعض الوقت. وستظل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات قيد التشغيل إلى حين إنشاء اللجنة الجديدة.

٢٨ - وفي الكونغو، عزز مشروع أقامه صندوق بناء السلام جهود المصالحة في مقاطعة بول حيث أتاح للمركز وللكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة القيام، إلى جانب لجنة إعادة إدماج المقاتلين السابقين، ببناء قدرات موظفي إنفاذ القانون في ضمان احترام حقوق الإنسان في سياق عملية المصالحة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، قامت الحكومة، بمساعدة من الأمم المتحدة، بتدشين المجلس الوطني للحوار، وهو هيئة استشارية تتمثل مهمتها في تقديم المشورة لرئيس الدولة بشأن تسوية النزاعات في البلد.

باء - حماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

١ - مشاركة الفئات التي تعاني من التمييز في الحياة السياسية

٢٩ - بفضل الدعم المستمر المقدم من المركز، ساهمت هيئة إدارة الانتخابات في الكاميرون، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة "منقذي البصر" غير الحكومية الدولية في إحراز تقدم مهم في مجال تعزيز مشاركة الجماعات المهمشة في الحياة السياسية في الكاميرون. فعلى سبيل المثال، في أعقاب حملات التوعية، ارتفع معدل قيد الأشخاص ذوي الإعاقة من ١١،١ في المائة (٣٦٧ ٨ شخصا) إلى ٥١،٠ في المائة (١٠٣ ٣٤ شخصا) من مجموع الناخبين المسجلين بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨.

٣٠ - وقبل الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الكاميرون في عام ٢٠١٨، نظم المركز، بالاشتراك مع الشركاء المذكورين أعلاه، حلقات عمل منفصلة من أجل تدريب ٣٠ من كبار موظفي إنفاذ القانون و ١٥٠ من الاختصاصيين الإعلاميين و ٣٣ من أعضاء منظمات المجتمع المدني، مع التركيز على تعزيز العمليات الانتخابية السلمية، والمساواة والمشاركة للفئات التي تتعرض للتمييز، والانتخابات الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال الانتخابات، لاحظ المركز الاهتمام الخاص المولى لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت. وقُلِّلت إلى أدنى حد المشاكل المتعلقة بمدى القرب من مراكز الاقتراع وإمكانية

الوصول إليها، مقارنةً بالانتخابات السابقة. وقام المركز بتدريب أكثر من ٧٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني من أجل رصد حقوق الإنسان خلال الانتخابات. وقد تمكنوا جميعهم من العمل بحرية.

٣١ - وواصل المركز توعية جميع الأحزاب السياسية في الكاميرون وغابون من أجل تعزيز المشاركة السياسية للفتيات المهمشة. ففي أيار/مايو ٢٠١٩، خلال اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى نظمه المركز في الكاميرون، اتفق ممثلو حكومة الكاميرون والأحزاب السياسية وهيئة إدارة الانتخابات والمجتمع المدني على أهمية أن تكون الانتخابات شاملة، تراعى فيها احتياجات النساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. كما اتفقوا على ضرورة استعراض قانون الانتخابات ووضعوا أنشطة سيضطلع بها لتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد السلام والديمقراطية. واستناداً إلى الدروس المستخلصة من التضارب السائد في العلاقات بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة أثناء العملية الانتخابية وبعدها، أنشئت منصة للمناقشات من أجل مواصلة الحوار ونزع فتيل التوترات.

٢ - احترام حرية الرأي والتعبير

٣٢ - في الكاميرون، عمل المركز على زيادة قدرة الاختصاصيين الإعلاميين وموظفي إنفاذ القانون (الشرطة والدرك) على تشجيع وجود حيز مفتوح ودعم العمليات الانتخابية السلمية والشاملة والممتثلة لحقوق الإنسان. وفي الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نظم المركز والبرنامج الإنمائي في دوالا حلقة عمل للتوعية لفائدة موظفي إنفاذ القانون بشأن أمن الاختصاصيين الإعلاميين وحمائهم، تم فيها التركيز على حماية حق الصحفيين في حرية التعبير والحصول على المعلومات. واستهدفت الحلقة الدراسية تعزيز خلق مناخ من الثقة والتآزر بين هاتين الجهتين الفاعلتين الاستراتيجيتين في العملية الانتخابية.

٣٣ - وفي الكاميرون أيضاً، نظم المركز سلسلة من الأنشطة للتصدي لخطاب الكراهية، لفائدة ٨١ صحفياً من وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة - المرئية والإلكترونية (من بينهم ٢٦ امرأة)، موجهة للصحفيين الذين يغطون الأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وبمبادرة هؤلاء أسباب خطاب الكراهية في الكاميرون وناقشوا استراتيجيات لمكافحةها. وبدأ تنفيذ حملة ضد خطاب الكراهية في حزيران/يونيه ٢٠١٩ نتيجة لتلك الأنشطة التدريبية. وقرر الصحفيون أن يعدّوا مسرداً للمصطلحات المستخدمة في خطاب الكراهية بغية تجنبها وأن ينشئوا آلية لاستعراض النظراء لمنع الجرائم وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام.

جيم - إدماج حقوق الإنسان في التنمية المستدامة

١- تعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٣٤ - عقب الحصول على تدريب ودعم تقني من المركز، وضعت شركة هيفي كامبيرون (Hevea Cameroon) ومؤسسة تطوير الطاقة الكهربائية ومؤسسة تنمية الكاميرون والشركة الاستوائية للمناجم في غابون (Société Équatoriale des Mines in Gabon) سياسات وممارسات شاملة وممتثلة لحقوق الإنسان. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، عقد المركز، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية^(٦)، حلقة عمل في دوالا، الكاميرون، مع تلك الشركات، ووزارة العدل وحقوق الإنسان في غابون، وممثلي

(٦) ما برحت المنظمة الدولية للفرنكوفونية منذ عام ٢٠١٣ شريكاً استراتيجياً للمركز في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الكاميرون وغابون، وسلطة تنظيم العقود العامة في الكاميرون، والمنظمات الجامعة لمؤسسات العمل التجاري في الكاميرون وغابون (تجمع أصحاب العمل في الكاميرون واتحاد أصحاب العمل في غابون). وركزت المناقشات على أنشطة مؤسسات العمل التجاري في هذه المنطقة دون الإقليمية في ضوء المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ولاحظ المشاركون أن مستقبل مؤسسات العمل التجاري في المنطقة دون الإقليمية يمكن أن يؤمّن بشكل أفضل من خلال احترام حقوق الإنسان. وأعلن تجمع أصحاب العمل في الكاميرون التزامه بضمان بذل جهود متواصلة في مجالي التثقيف والتوعية لأعضائه، بسبل تشمل عرض منصة للمركز لنشر وتعزيز المبادئ التوجيهية. وأسفرت حلقة العمل عن قيام شراكة عمل بين اتحاد أصحاب العمل في غابون والشركات الكاميرونية المذكورة أعلاه من أجل تبادل الخبرات مع الجهات الفاعلة في مجال العمل التجاري في غابون. ونظم المركز أيضاً بعثات للمتابعة في مواقع الشركة الاستوائية للمناجم، ومؤسسة تنمية الكاميرون، ومؤسسة تطوير الطاقة الكهربائية للتأكد من أن الآليات المنشأة لإدارة الشكاوى تعمل وفعالة. وفي غابون، قام المركز بزيارة المجتمعات المحلية في المناطق المحيطة بمواقع التعدين التابعة للشركة الاستوائية للمناجم في مقاطعة أوغويه إيفيندو وحث إدارة الشركة على تنفيذ التزاماتها السابقة فيما يتعلق بإقامة مشاريع للتنمية تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

٣٥ - وقام المركز بتدريب حوالي ٢٨ من موظفي مؤسسة تنمية الكاميرون وممثلي النقابات العمالية في مجال المبادئ التوجيهية في حين نظمت مؤسسة تنمية الطاقة الكهربائية حلقة عمل للمتابعة في برتوا بالمنطقة الشرقية للكاميرون لفائدة الموظفين السابقين في مشروع سد لوم بنغار لتوليد الطاقة الكهرومائية. وأدت حلقة العمل إلى اعتماد آلية منقحة للشكاوى والمشورة التقنية بشأن الإجراء الواجب اتباعه في التعامل مع الشكاوى للسماح للموظفين السابقين بالمطالبة بحقوقهم.

٣٦ - وشجّع المركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية على الشروع في عمليات من شأنها أن تؤدي إلى اعتماد خطط عمل وطنية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وتوفير الحماية من الانتهاكات من قبل الجهات الفاعلة في مجال العمل التجاري. وفي هذا الصدد، وضعت لجنة الكاميرون لحقوق الإنسان خطة عمل داخلية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عقب سلسلة من أنشطة الدعم التقني وبناء القدرات نفذها المركز. وسيضمن تنفيذ خطة العمل العديد من الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة ويتوقع أن يكون نشاطاً تجريبياً لإعداد خطة العمل الوطنية للبلد.

٢ - حقوق العمال وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم المركز في إطلاق الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي أنشأه فريق الأمم المتحدة القطري في الكاميرون. ويسعى هذا الفريق إلى توفير الدعم للحكومة في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، قدم المركز الدعم إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية عن طريق تجميع التوصيات التي اعتمدها الآليات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بصكوك حقوق الإنسان التي صدق البلد عليها وكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وقدم المركز المشورة لفريق الأمم المتحدة القطري ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية بشأن أشد الفئات ضعفاً التي ينبغي التركيز عليها، بما في ذلك الشعوب الأصلية

والأشخاص ذوو الإعاقة، وفقاً لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وهذا الدعم ساعد الحكومة في إعداد تقريرها في إطار الاستعراض الوطني الطوعي الذي قدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩. وقد أعد هذا التقرير بالتشاور مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركاء التقنيون والماليون ومنظمات المجتمع المدني. وركز التقرير على عدد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٦ المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

٣٨ - ونظراً لمحدودية قدرات المركز، لم يتمكن المركز من العمل مع بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية لدعم جهودها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

دال - الإنذار المبكر ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها في حالات النزاع وانعدام الأمن

٣٩ - واصل المركز المشاركة بنشاط في الاجتماعات نصف السنوية التي تعقدها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ففي الاجتماعين المعقودين في أنجينا وكينشاسا في أيار/مايو ٢٠١٩، وجه المركز اهتمام الدول الأعضاء إلى حالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية ودعا إلى بذل جهود كافية لمنع العنف وانعدام الأمن، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتجنب التوترات الاجتماعية، ولتعزيز أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولضمان الحق في الحياة، ولحماية المدنيين في سياق النزاعات العنيفة، بما في ذلك حماية النساء من العنف الجنسي. ودعا المركز أيضاً إلى احترام الحريات الأساسية وحماية حقوق الفئات المهمشة كوسيلة لمنع نشوب الأزمات والنزاعات. كما واصل الدعوة إلى توطيد تعاون الدول الأعضاء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودعا إلى زيادة تضافر الجهود الرامية إلى تنفيذ توصياتها.

٤٠ - وساهم المركز في ركيزة حقوق الإنسان والمصالحة في مشروع صندوق بناء السلام في الكونغو، بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية حقوق اللاجئين والبرنامج الإنمائي. وشمل ذلك أنشطة لبناء القدرات، نفذت خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لفائدة ضباط الشرطة وضباط الدرك وأطراف فاعلة في المجتمع المدني معنية بحقوق الإنسان في مقاطعة بول، لإذكاء الوعي لدى ٧٥ من الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية بناء السلام بشأن مبادئ حقوق الإنسان في جهود إعادة الإعمار والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع. ويتوقع أن ينضم جميع المشاركين في قوافل لتوعية المجتمعات المحلية ودعم منصات الحوار في مقاطعة بول.

٤١ - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٨، قدم المركز تدريباً في ماروا وكريبي، الكاميرون، إلى ٥٠ كاميرونياً، من بينهم ١٦ امرأة، من ضباط الشرطة وضباط الدرك وقضاة المحاكم العسكرية، في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، بالشراكة مع مكتب مكافحة الإرهاب.

٤٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، نظم المركز حلقة دراسية لأعضاء وموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون للسماح لهم بالمساهمة في تسوية النزاعات الاجتماعية والسياسية الجارية. والتزم المشاركون بالعمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات الوطنية، على منع نشوب النزاعات وعلى نشر تقارير عن خطر نشوب نزاعات عنيفة.

٤٣ - وبدأ المركز في تحليل قانون مكافحة الإرهاب في الكاميرون، بغية الدعوة إلى تنقيحه نظراً لأنه استُخدم لتقييد ممارسة حرية التنقل والرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

هاء - زيادة تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان

١ - التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان عدد التصديقات على الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان أقل من عددها في الفترة السابقة. وعلى الرغم من الدعوة التي يبسطع بها المركز، لم تصدق غابون^(٧) وغينيا الاستوائية^(٨) والكونغو^(٩) على أي صكوك إضافية من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢ - تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان ومتابعة التوصيات

٤٥ - واصلت الكاميرون وغابون إحراز تقدم في تقديم التقارير إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قدمت الكاميرون آخر تقاريرها الدورية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠١٧، وإلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠١٩. وعقب دورة تدريبية أجراها المركز في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التزمت اللجنة المشتركة بين الوزارات المكلفة بإعداد التقارير إلى آليات حقوق الإنسان في غابون بالتعجيل بإعداد وتقديم التقارير المتعلقة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٦ - وفي الكاميرون، واصل المركز تقديم الدعم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في تعزيز مساهمتها في تقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظم المركز دورة تدريبية في ياوندي بشأن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات لفائدة ٥٠ من المفوضين وموظفي البرامج والأمناء الإقليميين للجنة. واللجنة على دراية تامة بالدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم التقارير ورصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وقد اعتمدت خريطة طريق لمشاركتها في إعداد التقارير الوطنية المقبلة وتقديم تقارير بديلة.

(٧) لم تصدق غابون بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

(٨) لم تصدق غينيا الاستوائية بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٩) لم تصدق الكونغو بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٧ - وفي الكاميرون والكونغو، ساهم المركز في أنشطة البرمجة المنفذة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ليكفل بذلك اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ الأمم المتحدة البرنامجية. وما برح النظراء الحكوميون يبدون انفتاحاً متزايداً فيما يتعلق بالنظر في قضايا حقوق الإنسان في سياق برامج الأمم المتحدة.

٤٨ - وقام المركز بانتظام بتحديث التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان وإبلاغها إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة في بلدان المنطقة دون الإقليمية. وقدم موظف بناء القدرات في هيئات المعاهدات المنتدب بالمركز الدعم لبعض الحكومات، بما في ذلك حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بشأن تجميع التوصيات وإعداد خطط التنفيذ.

٤٩ - وفي غابون والكاميرون والكونغو، عمل المركز باتساق مع منظمات المجتمع المدني على تكثيف أنشطة الدعوة التي تقوم بها فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. ومن ثم، قدم المركز المشورة والدعم التقني لشبكات المجتمع المدني لرصد تنفيذ التوصيات وإعداد تقارير بديلة لتقديمها إلى آليات حقوق الإنسان. كما شجّعها على العمل في تآزر، بما في ذلك في مجالات التركيز المواضيعية. وقدم المركز دعماً من هذا القبيل لشبكة حقوق الطفل وجمعية منظمات حقوق الإنسان في أقصى الشمال في الكاميرون، وائتلاف منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في غابون، ومنصة منظمات حقوق الإنسان في الكونغو.

٣ - التعاون مع الإجراءات الخاصة

٥٠ - على الرغم من وجود دعوة قائمة وجهتها الكاميرون في عام ٢٠١٤ واستمرار أنشطة الدعوة من جانب المركز، لم يرق أي من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بزيارة الكاميرون. ومع ذلك، قبلت الحكومة طلب الزيارة المقدم من المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال، وأرسلت دعوةً إلى المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

٥١ - ولم ترد حكومات سان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكونغو بعد على طلبات معلقة من الإجراءات الخاصة. ولم ترد غابون بعد على الطلب المقدم من المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال، لزيارة البلد. ولم ترد حكومتا سان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية بعد على طلبي زيارة يقوم بها المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين.

٤ - الاستعراض الدوري الشامل

٥٢ - في أيار/مايو ٢٠١٨، شاركت الكاميرون في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. ومن مجموع التوصيات الـ ١٩٦ الموجهة إلى الحكومة، قبلت ١٣٥. وللتصدي للعنف الذي يؤثر في منطقتي الجنوب الغربي والشمال الغربي، وعدت الحكومة، في جملة أمور، بضمان الشفافية من خلال توفير معلومات عن الأزمة السائدة، وبالتحقيق في حالات الاختفاء، وبالمدخول في حوار متعدد الأطراف، ومعالجة مسألة الأقليات اللغوية. والتزمت الحكومة أيضاً باتخاذ تدابير لمكافحة أي شكل من أشكال التمييز فيما يتعلق بالمرأة وبالجماعات العرقية. وقبلت البلد جزئياً ٣ توصيات، وأحاطت علماً بـ ٥٨ توصية أخرى.

٥٣ - وأجري استعراض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لغابون، تلقت فيه ١٦٦ توصية، قبلت ١٤٣ منها. وعلى وجه الخصوص، التزمت غابون بتنفيذ نتائج الحوار السياسي لعام ٢٠١٧ تنفيذاً كاملاً، واتخاذ تدابير لضمان شفافية الانتخابات التشريعية ومصادقتها، واحترام الحق في حرية التجمع، وتحسين الظروف المعيشية في السجون، وإعادة النظر في المدة الطويلة الاستثنائية للتحقيقات القضائية. والتزمت غابون أيضاً بمكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة التمييز ضد المرأة. وأحاط البلد علماً بالتوصيات الـ ٢٣ الأخرى.

٥٤ - وأجري استعراضٌ للكونغو وغينيا الاستوائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩، على التوالي. وبحلول وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير، لم تكن أي من الحكومتين قد أبلغت ردودها على التوصيات.

رابعاً - التحديات

٥٥ - كان تزايد انعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في حوض بحيرة تشاد، ومنطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي في الكاميرون، واستمرار تدهور الحالة في بوروندي، من بين التحديات الرئيسية التي واجهها المركز في عمله. ففي بوروندي، ظل انعدام التعاون من الحكومة مصدر قلق. وفي الكاميرون، ظل المركز يواجه قيوداً في الوصول إلى بعض المناطق وإلى الأشخاص المحتجزين. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه بحلول وقت إعداد هذا التقرير، كان التعاون بين مفوضية حقوق الإنسان والكاميرون يتطور بشكل إيجابي، بما في ذلك من خلال نشر فريق تابع للمفوضية في البلد في زيارة تقنية في إطار إجراءات متابعة الزيارة التي قامت بها المفوضية السامية في أيار/مايو ٢٠١٩.

٥٦ - وأدى الافتقار إلى الموارد الكافية إلى زيادة تقييد قدرة المركز على الاستجابة للطلب المتزايد على بناء القدرات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

خامساً - الخاتمة والتوصيات

٥٧ - تميزت الفترة قيد الاستعراض بتحديات سياسية وأمنية وأخرى متعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، مما أدى إلى مزيد من التأخير في إحراز تقدم في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وزيادة المظالم وانعدام الثقة في الحكومات والمؤسسات.

٥٨ - وأدى الدعم التقني والنهج العملية في التحوار مع الحكومات والشركاء الآخرين إلى تحقيق نتائج إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى تعزيز التعاون مع المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ومع غيرها من شركاء الأمم المتحدة، إلى صقل صورة المركز وتيسير عمله في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ثبت أن الزيادة في عدد الأنشطة المشتركة المنفذة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، ومع الجهات المعنية الوطنية في غابون والكاميرون والكونغو لها مردود إيجابي من حيث الأثر.

٥٩ - وشدّدت الأزمات السياسية الأخيرة على ضرورة زيادة الأنشطة الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والإنذار المبكر والاستجابات السريعة، بما في ذلك في سياق الانتخابات والعمليات السياسية. وستجرى في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ وفي عام ٢٠٢٠ انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك السياق، سيظل للتحوار المستمر والبناء مع الحكومات والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام أهمية بالغة في جهود المركز الرامية إلى تعزيز النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية، بالشراكة مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بالتركيز على الوقاية.

٦٠ - وأشجّع جميع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية على تكثيف تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٦١ - وأرحّب بالزيارة التي قامت بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى الكاميرون في أيار/مايو ٢٠١٩، وأشجّع حكومة الكاميرون على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في تلك المناسبة وبصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان.

٦٢ - وبالنظر إلى كثرة التحديات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية وتزايد الطلبات المقدمة من الحكومات والشركاء الآخرين للحصول على الدعم من المركز، أكرر ندائي السابق إلى الدول الأعضاء بأن تنظر في إمكانية زيادة تبرعاتها إلى المركز.